

د. ليث يدر يوسف
والتفاعل بين ملاك الصحف والصحفيين ، منذ ان تغير نمط الملكية من الأفراد والعوائل التي كانت تملك وسائل الاعلام وتحرص على إرساء قيم معينة ، إلى ملكية الشركات المساهمة . وبعد ان كان المالك شخصاً نعرفه ، اضحت المالك مجهولاً.

وفي ظل سيطرة المؤسسات التجارية على وسائل الاعلام . أصبحت الأخيرة مرتبطة بالمؤسسات الصناعية والت التجارية المالكة لها.

ولكلما تعرضت هذه المؤسسات إلى هزات مالية عنيفة انعكس على واقع الاعلام وال صحفيين ، فهي غالباً ما تواجه ببعض الاجراءات ازماتها ، كضغط النفقات ، وتقليل الرواتب وتخفيف اعداد العاملين . وبلغ عدد من المكاتب الإخبارية الخارجية والمحليه . وقد أدت إجراءات على هذه الشاكلة الى تراجع بعض وسائل الاعلام الدولي، وقد أدى تعاطي هذه الوسائل مع الضغوط التي توجهها من المالك ، إلى انحسار التغطية الإخبارية الموضوعية إلى جانب الوضع في نشر موضوعات الترفيه والتسلية . وهو ما يعني انخفاض القيم الإيمارية او تلاشيهما وعدم تقديم مضمون يسهم في تعزيز الوعي لدى الجمهور وتجاهل الأهداف الأساسية لوسائل الاعلام كالتنقيف والتعليم.

الوصول الى الاعلام من رسالة الى صناعة هو الذي يعرض استقلالها (الله يوجهها وجهة التجارة والإثارة) فالشركات تزيد من (الصحف التي تروج لها) الوصول إلى أوسع مساحة من الجمهور لإيصال رسائلها الاعلانية مما يجعل الصحافة بحاجة إلى روؤس أموال هائلة لتحقيق هذه الأهداف . هذه الأموال تأتي من الشركات التجارية والصناعية فأنها باتت جزءاً من

د. ليث بدر يوسف
الاعلامية في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية للصحفيين بشراء بعض أسهم الشركة المملوكة للصحيفة ، وأحيانا تكون معظم الأسهم بحوزة الصحفيين. وهو ما يساعد على الاستقرار المادي والشعور بالانتفاء الحقيقي للوسيلة الاعلامية .

ان المشكلات التي تواجه وسائل الاعلام في ظل الأنظمة الليبرالية التي يشيع فيها نمط الملكية الخاصة هو هيمنة الشركات على المؤسسات الإعلامية، ويتعرض المحتوى الصحفى إلى عمليات تلاعب ، وتدخل العوامل الذاتية والموضوعية، ما يؤدي إلى ضياع الحقيقة.

وكانت فكرة الملكية الخاصة قد جاءت من نظرية (دم سميث) التي تقول ان كل إنسان إذا اهتم بمصالحه الخاصة، فإن ذلك ينعكس على الصالح العام.

ومن المؤكد ان الصحف لا تقوى على الحياة دون الأموال التي يدفعها المعلنون لأن الوصول إلى القراء ليس مجانيا وإنما يحتاج إلى أموال لدفع الرواتب وتغطية تفقات الطباعة وتكاليف الحصول على الأخبار.

إن ظاهرة الإنتاج الثقافي التي تقف وراءها الشركات التجارية، جعلت الثقافة الهمائية تنتج في ظروف لا تختلف عن إنتاج السلع التسويقية. إذ ان إيمان الثقافة بات طابع الربح يسيطر عليه ويحركه.

هذا كلّاً شديداً من تعرض الصحفيين لمسائلة أصحاب الشركات وملوك الأسماء بدلاً من أن يكون الصحفيون مسؤولين أمام الجمهور ولا أحد غيره، هؤلاء بوازع الضمير المهني ، وهذا ما يؤدي إلى تعطل علاقه التفاهم

١٥٢٠

٨

٦٦٤٧

أ) وسائل الاعلام

الظاهرة، لـ

٣) ملكية وسائل الاعلام

وهي دراسة ضغوط العامل الاقتصادي على القائمين بالاتصال وفق مستويين ..

الاول ما ينبع من (الوسيلة الاعلامية) ويشمل نظام الملكية والاعلان ، والثاني ما ينبع (الصحي) ويتضمن نظام العمل والدخل.

ويمكن انواعان من أنظمة الملكية في المؤسسات الاعلامية، (ملكية عامة) أي ملكية الدولة ، و(ملكية خاصة) وتعني ملكية القطاع الخاص والأحزاب والآباء. وتتعدد نوعية الملكية بـ لفلسفه النظام السياسي السائد.

الحكومات الشمولية ذات النزعة المركزية تعمد إلى احتكار الملكية وجعلها ملكية الدولة. فيما تميل الأنظمة الديمقراطية إلى فتح أبواب الملكية إلى المؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والأفراد. وتسمح بعض المؤسسات

(١ - ٤)

الشهد التجاري . فيما أدى التنافس بين الصحف لزيادة التوزيع إلى استخدام بعض الإدارات الصحفية أساليب مخالفة لمبادئ المهنة إذ أخذت هذه الصحف تقرير صفحات كاملة لأخبار الجرائم التي يميل القراء لمتابعتها ، وبال مقابل فقد ظهرت المساحات المخصصة لنشر المقالات والمواضيع الرصينة التي تسهم في توفير الفراء .

وناهجا بعض الحكومات التي تسمح للقطاع الخاص بامتلاك وسائل الإعلام إلى إنشاء بعض معونات ومنح سنوية لها لتحقيق عدد من الغايات يأتي في مقدمتها إبراز عدم تعريضها إلى السياسات الحكومية . وعدم وقوعها في أحضان الأجهزة التي ينادي الدعاية للدولة الراعية والداعمة كنوع من رد الجميل

— ٤ —